عملها ، فهي تلك التي تشكل « مجموعات ضاغطة » ومن أبرزها ، في اعتقاد أمنون برزلاي في «هآرتس» (٧٢/١٢/١) « مستخدمو هندسة البريد ، الذين يقفون في صف واحد مع عمال الطيران وعمال الموانىء وعمال شركة الكهرباء ، حيث بمقدور هؤلاء عن طريق فرض بعض العقوبات ، شل جميع وسائل الاتصالات الداخلية والخارجية للدولة » . وكان أهرون زلتسر ، سكرتير لجنة مستخدمي هندسة البريد في تل ابيب ، (وعددهم ٥٥٠٠ مستخدم) قد أكد على هذا المعنى ، وزاد عليه — في مقابلة اذاعية (رصد اذاعة اسرائيل ١٢/٢/ ٧٢) — بقوله « اذا كان الامر يتطلب الخروج من هستدروت عمال الدولة، فليكن » ، وذلك لتخليص مستخدمي هندسة البريد من الالتزام بما يتفق عليه هستدروت عمال الدولة مع ممثلي الحكومة .

وحظيت هذه الموجة العارمة من الاضرابات في المرافق الحيوية ، باهتمام جميع الصحف الاسرائيلية ، التي خصتها بتعليقات وافتتاحيات معبرة عن وجهات نظرها المختلفة غالبا . فقد أعربت جريدة هتسوفيه (٧٢/١٢/٤) عن اعتقادها بأن « موجة الاضراب اصبحت مرضا، ومن المشكوك فيه ان تنتهي سلسلة الاضرابات هذه طالما ان الصراع على السلطة داخل حزب العمل لا يزال قائما » وكانت الصحيفة تشير بذلك الى الصراع بين الكتلة التي يتزعمها وزير المالية بنحاس سابير، وتلك التي يقف على رأسها يتسحاق بن اهرون سكرتير الهستدروت . اما سبب كون الوضع في اسرائيل على ما هو عليه ، فهو — في نظر جريدة عل همشمار (٧٢/١٢/٤) : « الفجوة بين الاجر وقيمته الحقيقية ، وهي تلك الفجوة التي تشكل أساسا للتوتر الاجتماعي المعبر عنه بموجة الاضرابات » .

وبعد أن استأنف عمال هندسة البريد اضرابهم ، كانت جريدة « هآرتس » (٧٢/١٢/٥) اكثر تشددا ضدهم ، ووصفت اضرابهم بأنه « اباحية » وقالت عنه « انه لا يختلف عن تصرف الخارجين عن القانون الذين يقومون بتدمير مراكز التلفون، والفرق هو ان الخارجين عن القانون يرسلون الى السجن ، في حين يقوم ممثلو المستخدمين باجراء المفاوضات » . وقد تنبأ الصحافي الاسرائيلي هـ. يوسطوس في جريدة « معاريف » (٧٢/١٢/١) بأنه « اذا استمر الوضع — اعلان الاضرابات والتهديد باعلانها — على ما هو عليه فانه قريبا لن تكون هناك ضرورة للاعلان عن اضراب ، بل سيكون من الاسهل الاعلان عمن هو ليس مضربا » .

اما يتسحاق بن أهرون ، فقد رد موجة الاضراب العنيفة — في مقابلة اجراها معه مراسل «معاريف» (٧٢/١٢/٢١) الى « فشل ريان الاقتصاد الواضح في لجم التضخم ، وهذا الفشل هو اصل كل سوء » ، واعرب بن اهرون عن خيبة أمله لان « جميع الكتل في حزبي (حزب العمل) اتفقت على مبدأ « احرس لي واحرس لك » .

وانتقدت « معاريف » في افتتاحيتها (٧٢/١٢/١٨) الجدل الدائر في اوساط المسؤولين الاسرائيليين «وبدل ان يدور الجدل حول من يرئس الحكومة بعد الانتخابات ، ومن يذهب ومن لا يأتي — فان المهمة، والتحدي الفوري ، هو معالجة الوضع الحاضر لا الوضع الذي سينجم في تشرين الثاني ٧٣ » (وهو موعد اجراء الانتخابات للكنيست) وذلك « لان الاضرابات التي تهدد اقتصاد الدولة والخدمات فيها ، تفوق بخطورتها بما لا يقاس الاضرابات التي تمت في الاشهر الاخيرة » .

ومع اعلان عمال شركة « مكوروت » للمياه التهديد بالاضراب ، « تنبأت » معاريف (٧٢/١٢/١٤) بأنه « اذا لم نفشل هذا الاضراب ، فانهم سيحرموننا غدا لا من ماء الشرب فحسب ، بل من الهواء الذي نتنفسه » .

وقد رافق هذا التوتر على صعيد «الجبهة الداخلية» في اسرائيل ، عودة من جديد الى نغمة التحدث عن الخطر الداهم من الخارج ، فوافقت جريدة « اويكلت » في افتتاحيتها (٧٢/١٢/٤) على اقوال وزير الدفاع « اننا نعيش حالة طوارىء ، ولذلك فان على الحكومة فرض النظام ومنع الاضرابات »، وتبع ذلك قول شمعون بيرس (هآرتس١٢/١٢/٧٢): « ان بتصرف الحكومة جميع الوسائل المطلوبة لوقف الاضراب في شركة العال » .

ويبدو انه ما زال بمقدور السلطات الاسرائيلية استخدام سلاحها السحري للتأثير على « الجبهة الداخلية » ، وهو سلاح « تسخين » الوضع على « جبهة الحدود » ، اذ بعد ايام من تصعيد الصدام على الجبهة السورية ، في مطلع الشهر الحالي ، امكن انهاء الاضراب التباطئي لمستخدمي